طفولة العربية مخبوءة في الجذر الثنائي

بحث في الجذر الثنائيّ ومفكوكاته

(نظرية ثنائية الجذر)

أ.د. عبدالرّزّاق الصاعدي

الأستاذ في قسم اللغويات في الجامعة الإسلامية

المدينة المنورة

بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيم

يقول المستشرق الفرنسي إرنست رينان Ernest Renan بإعجاب كبير: «اللغة العربية لا طفولة لها»، وهو رأي يوافق ما كان عليه علماء العربية المتقدمون وما يتبنّاه أكثر المتأخرين، إذ يرون أن العربية كاملة وناضجة من أول أمرها، وأن الجذر الثلاثي هو الأصل القديم الأكثر رسوخا وأصالة في بنية الألفاظ المتصرفة في اللغة العربية.

ولكن مقولة رينان هذه التي تعبّر عن إعجاب بقوّة العربية ونضجها المبكر في النصوص، ليست حقيقة علمية مطلقة، ولا مرجّحة من وجهة نظري؛ فالعربية كغيرها من اللغات الحيّة مرت بمراحل تطوّر قبل أنْ تصل إلى صورتها الفصيحة المعروفة التي وصلت إلى إلينا في الشعر الجاهلي ثم في القرآن الكريم وسائر النصوص القديمة.

وأرى أن في هذا القول الذي يرى كمال العربية من أول أمرها ويرى أن العربية نشأت ثلاثية الجذر ورباعيتها وخماسيتها من أول أمرها –نظرًا لا يخفى على من يدرس جذور العربية الثلاثية بعمق، وهو قولٌ لا يصحّ عند التدقيق والتحقيق التاريخي، فللعربية طفولة ونشأة، ولكنها طفولة ضائعة، مدفونة في الجذور الثنائية، ولا يراها إلا باحث في الأحفوريات اللغوية، وأول من ألمح إليها ابن فارس كما سيأتي.

إنّ نظرية ثنائية الجذر، أو النظرية الثنائية في اللغة العربية، هي فكرة تبدو حديثة في علم اللغة، مع أن أصولها قديمة كما سيأتي، تقول هذه النظرية إنّ الأصل البعيد لبعض كلمات اللغة العربية ليس ثلاثيًّا كما هو مشهور، بل ثنائيّ (مكوَّن من حرفين)، ثم أضيف حرفٌ ثالث لاحقًا لتوسيع المعنى أو تنويعه، ولنقل البنية من الثنائي إلى الثلاثي القابل للتصريف، فأصل الجذر ثلاثي (ق ط ع) وفق هذه النظرية الثنائية: قط، ثم أضيف حرف ثالث لتكوين معنى أوسع، وكذلك في

قطب وقطف وقطل وقطم، فالثلاثيات الأربعة تحمل المعنى الرئيس للجذر الثنائي «قطّ» ويضيف كل حرف ثلاثي معنى خاصا لا يبتعد كثيرا عن المعنى الأصلي للثنائي.

هذا ما انتهيتُ إليه بأَخَرَةٍ حين أعد النظر في تأمل الأصول، وخاصة الجذور الثلاثية المتفقة في حرفين، وقد وقفت على الكثير من تلك الجذور؛ التي ترجع لجذور ثنائيّة، وأعدت قراءة ما كتبه رواد هذه النظرية من العرب، وأعلنت لطلابي في برامج الدراسات العليا أنني معنيّ بهذه النظرية وأرى صحّتها، وأغريت طلابي بها، وأشرفتُ على رسالة دكتوراه فيها، وعنوانها: «الجذور الناشئة بفك التضعيف: دراسة لغوية تحليلية في المعجم العربي»(١) ولكني حين كتبتُ «تداخل الأصول اللغوية» سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م كنتُ بصريًّا محافظًا، لا يكاد يَحيد عن مذهب البصريين فترًا، وكنت لا أُلقي بالًا لنظرية ثنائية الجذور، مع أني طالعت بعض ما كتبه أعلامها الكبار، وقرأت شيئا في سرّ الليال للشدياق، والفلسفة اللغوية لجرجي زيدان، ومعجميات عربية سامية للدومنكي، ونشوء اللغة ونموها واكتهالها للكرملي، ومقدمة لغة العرب للعلايلي، ولعل انصرافي عنها يعود إلى أمرين؛ (أحدهما) أنّ دراستي الصرفية في أيام الطلب ومراحل الدراسات العليا كانت قائمة على أصول البصريين، وكان الصرفيّون واللغويون الذين أخذت عنهم التصريف يميلون إلى المذهب البصري، ومن أبرزهم الدكتور عبدالعزيز فاخر صاحب كتابَي: (توضيح الصرف) و(توضيح النحو)، والدكتور عبدالهادي الفضلي والدكتور عبدالفتاح بحيري، رحمهم الله، وكانوا لا يُعيرون الثنائيّة شيئا مما تستحقّ من الاهتمام، ويراها بعضهم من اجتهادات المعاصرين غير الموفّقة، و(ثانيهما) -وهو الأهمّ- أنّ دراسة تداخل الأصول القائمة على حصر مواضع التداخل في المعاجم تحتاج إلى انضباط صرفيّ صارم في خضمّ الجذور اللغوية المضطربة في معاجمنا العراقية، ولا

(١) اقترحت عنوانها وموضوعها للطالب عبدالله بن علي القيسي عام ١٤٣٨هـ فقدّم الفكرة لمجلس للقسم ثم أنجزها وطبعت الرسالة، وهي في صميم هذه النظرية الثنائية، وتوظيف فكّ التضعيف كان مما ظهر لي في تصحيح مسار النظرية ووضعها في إطار منضبط، وهو يشير إلى انتقال الثنائي إلى الثلاثي بفك التضعيف، وسيأتي هذا في ثنايا هذا البحث.

يجدي في هذا إلا المذهب الصرفي المنضبط، ومذهب البصريين أحسن المذاهب في القياس والحزم الصرفيّ الذي يشبه الرياضيّات.

واليوم –وفي هذه المرحلة من عمري العلمي– أعدّ نفسي واحدًا من أنصار نظرية ثنائية الجذر، إلا أنني لا أتخلّى عن الانضباط الصرفي البصري، ولا أجد في هذه النظرية ما يعارض النظام المحكم الذي بُنيت عليه عربية النّصِ القرآني وآداب العرب القديمة وأشعارها منذ العصر الجاهلي.

ولا أريد أن أفصّل القول في هذه العجالة في تاريخ النظرية الثنائية وأحوالها، فقد كُتِب عنها الكثير، وحسبي أن أذكر خلاصتَها، وأُبيّن مذهبي فيها، وكيف أنها لا تتعارض مع الضبط الصرفي البصري، وفي هذا السياق أقول: إنني لا أعرف أحدًا واءم بين الصرفيين المحافظين والثُّنائيين مواءمة مقبولة ولم أجد أحدًا يشير إلى درء تعارض التصريف ونظرية الثنائية من قبل، وقد يكون ذلك مردودًا إلى نقص عندي في التتبّع والإحاطة.

فما الثُّنائيّة تلك؟

الثنائية نظرية لغوية شاعت عند المعاصرين، يرون أنّها مرتبطة بنشأة اللغة العربية، وأن اللغة بدأت بالمقطع الأحادي المكون من حرفين، وأن معظمها مأخوذ من محاكاة الأصوات، ثم تطور الجذر الثنائية وانتقل في عصور النضج إلى الجذر الثلاثي.

ومن أبرز أعلامها من العرب: أحمد فارس الشدياق (ت ١٨٨٧م) في معجمه سرّ الليال في القلب والإبدال، ، وإبراهيم اليازجي (ت ١٩٠٦م) في محاضرة نشرتها مجلة المقتطف عام ١٨٨١م، وجُرجي زيدان (ت ١٩١٣هـ) في كتابه الفلسفة اللغوية، وطه الراوي (ت ١٩٤٦م) وأَنِستاس الكَرْملي (ت ١٩٤٧م) في كتابه نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، ومرمرجي الدومنكي (ت ١٩٦٣م) في كتابه: المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، وعبدالله العلايلي (ت ١٩٩٦م) في كتابه مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نصنع المعجم الجديد، وأمين مُحمّد فاخر (ت ٢٠١٨م) في كتابه ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية، وممن تعرّض

لها من المستشرقين: الألماني جيزينوس (ت ١٨٤٢م) في كتابه عن اللغات السامية، والألماني يوليوس فورست (ت ١٨٧٣م) في معجمه العبري، والفرنسي أرنست رينان (ت ١٨٩٢م) في كتابه التاريخ العام للغات السامية.

فالثنائية اللغوية (أو نظرية الثنائي) لدى هؤلاء العلماء تشير إلى أن الجذر الأصلي للكلمات في اللغات العروبية (السامية) وعلى رأسها العربية، يتكوّن من حرفين اثنين فحسب، وليس ثلاثة، كما هو مشهور في الصرف التقليدي، فيرون أنّ أصول الألفاظ التي نشأت منها العربية وأخواتها العروبيات (الساميّات) تعود إلى المقطع الثنائي المكون من صامتين، متحرك فساكن [ينظر: الأثول الثنائية في العربية ١١] ثم فُؤِمَتْ الثنائيات، كما يقول بعضهم؛ أي: زيد فيها حرف أو أكثر في الصدر أو الحشو أو الطرف، وأكثر الزيادات تكون في الطرف، ويليها ما يكون في الحشو ثم ما يكون في الصدر، وهم يسمّونها زيادة، وأنا أسمّيها فكًّا للتضعيف، بإبدال ثاني المثلين حرفًا آخر، أو إبدال أول المثلين، أو حذف أحدهما بعد الفك وتعويضه بحرف في صدر الكلمة، فالفك ظاهرة صوتية، وكذلك الحذف والتعويض، فيكون التفسير مناسبا لطبيعة اللغة، وأما الزيادة الاعتباطية فلا يفسرها التحليل الصوتي أو الصرفي للغة. فالمضعَّف ثلاثيّ، تطوَّر بالتضعيف من أصله الثنائي المتروك كما سيأتي، فأقول في النظرية بالفكّ والإبدال ولا أقول بالزيادة الاعتباطية؛ لأن الفك والإبدال ألصق بالظاهرة الصوتية، التي تجري على ألسنتهم عفو الخاطر، كما يقولون في الرُّزّ: رُنْز، فهذا فكّ وإبدال وليس من الزيادة، وأما الزيادة اللغوية الاعتباطية فاختيار أو قرار يتخذه الواضع لصناعة جذور جديدة، واللغة ليست عقلًا وليست قرارًا، وإنما هي سليقة تجري بتلقائية على ألسنة العرب وفق قوانين صوتية وصرفية.

وهذه أمثلة لكلّ نوع من تلك الأنواع الثلاثة التي أشرت إليها:

أولا: أمثلة لما يقع في الطرف ويسمّى التذيل، وهو الأكثر:

١- (قطْ/قطّ) وهو ثنائي تدور دلالته على القطع، ومنه تولّدت أصول ثلاثية بفكّ ثاني مثليه بالإبدال، مثل: قطب/ قطع/ قطف/ قطل/ قطم. ومعنى القطع فيها جميعا مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

٢- (غمْ/ غمّ) وهو أصلٌ ثنائي تدور دلالته على التغطية والستر، ومنه تولّدت أصول ثلاثية، بفكّ ثاني مثليه بالإبدال، مثل: غمد/ غمر/ غمس/ غمض/ غمل/ غمن/ غمى، ومعنى التغطية والستر فيها جميعا مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

٣- (نفْ/ نفّ) وهو أصل ثنائي تدور دلالته حول الخروج وأنواعه، ومنه تولّدت أصول ثلاثية تحمل المعنى هذا، بفكّ ثاني مثليه بالإبدال،وهي: نفت/ نفث/ نفج/ نفح/ نفخ/ نفد/ نفذ/ نفر/ نفز/ نفس/ نفش/ نفص/ نفض/ نفط/ نفغ/ نفق/ نفل/ نفو/ نفي، ومعنى الخروج فيها جميعا مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

ثانيًا: أمثلة لما يقع في الحشو، أي بفكّ أول مثليه بالإبدال:

١- (نمْ/ نمّ) وهو أصل تدور دلالته الجامعة حول النَّفْس والحياة والنَّفَس والصوت[٢]، فيتولّد منه أصول ثلاثية بالحشو، أي بفك أول مثليه بالإبدال، منها: نأم/ نتم/ نثم/ نجم/ نحم/ نخم/ ندم/ نسم/ نعم/ نغم/ نهم، فإن تأملت معانيها في المعاجم وجدتها تدور حول ذلك المعنى العام للثنائي مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

٢- (فقْ/ فقّ) وتدور دلالته الأصلية حول الشَّقّ والاتّساع[٣] فيتولّد منه أصول ثلاثية بالحشو، وهي: فأق/ فتق/ فحق/ فرق/ فسق/ فشق/ فلق/ فنق/ فهق. فإن تأملت معانيها في المعاجم وجدتها تدور حول ذلك المعنى العام للثنائي مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

---

(٢) الأثول الثنائية في العربية ١٢٠.

(٣) الأثول الثنائية في العربية ٩١.

٣- (سح/ سحّ) ومن دلالاته الجامعة التّباعد والاتّساع، فكان تطوره كما يلي: سَحْ > سحّ> سبح/ سجح/ سدح/ سرح/ سطح/ سفح/ سمح/ سنح/ سوح/ سيح. مع اختلافات يسيرة يختصّ بها كلّ لفظ.

٤- (مطْ/ مطّ) وتدور دلالته على مدّ الشيء أو جذبه وشفطه، فيتولّد منه أصول ثلاثية بالحشو، وهي: محط/ مخط/ مرط/ مسط/ معط/ مشط/ مغط/ ملط/ مهط. وهذا الجذر الأخير مهمل في معاجمنا العراقية، ولكنه شائع في لهجات بلاد المنبع، يقولون: مهط الصبيُّ ثديَ أُمّه يمهطه مهطا؛ إذا رضعه ومص ما فيه وجذبه بعنف ولم يترك به شيئا، والمهط الجذب.

ثالثًا: أمثلة لما يقع في الصدر ويسمّى التصدير:

١- (رمْ/ رمّ) وتدور دلالته حول الكسر والقطع، وتولّد منه أصول ثلاثية بالتصدير؛ فينتقل إلى الثلاثية بالتضعيف (رمّ) ثم يُفكّ التضعيف وحذف أحد المثلين ويعوّض عنه بحرف في صدر الكلمة؛ فيتولّد منه جذور، وهي: ثرم/ جرم/ خرم/ شرم/ صرم/ عرم، فإن تأملت معانيها في المعاجم وجدتها تدور حول ذلك المعنى العام للثنائي وهو الكسر والقطع وشبههما، مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

٢- (فزْ/ فزّ) وتدور دلالته حول الوثوب والتهيّؤ له[٤]، فينتقل إلى الثلاثية بالتضعيف (فزّ) ثم يُفكّ التضعيف، وحذف أحد المثلين ويعوّض عنه بحرف في صدر الكلمة؛ وتولّد منه أصول ثلاثية، وهي: أفز/ جفز/ حفز/ شفز/ ضفز/ عفز/ قفز/ نفز/ وفز، وتدور حول ذلك المعنى العام للثنائي وهو الوثوب والتهيّؤ له، مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

---

(٤) الأثول الثنائية في العربية ٨٤.

٣- (هرْ/ هرّ) وتدور دلالته حول الإضاءة والنور والنار والوضوح[٥]، وتولّد منه أصول ثلاثية بفك التضعيف والحذف والتعويض، منها: بهر/ جهر/ زهر/ سهر/ شهر/ صهر/ ظهر/ نهر/ وهر، وتدور حول ذلك المعنى العام للثنائي العام، مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

٤- (صمْ/ صمّ) تدور دلالته على الصدع والكسر، وتولّد منه أصول ثلاثية بفك التضعيف والحذف والتعويض: خصم/ فصم/ قصم/ وصم.. ومن معاني الوصم الصدع في العود والعيب في النسب، فهو صدع وكسر، ومنه: وصمة العار.

أصول النظرية الثنائية في تراثنا القديم:

يُبالغ باحثون معاصرون بل يُخطئون خطأ ظاهرًا حين يربطون بين صنيع بعض المعجميين في مدرسة التقليبات والنظرية الثنائية، ويدّعون أنّ ما جاء في أبواب الثنائي في معاجم العين والجمهرة والبارع والتهذيب والمحيط والمحكم يعدّ دليلا على أنّ أصحاب تلك المعاجم كانوا يعرفون النظرية الثنائية في أصول بعض الألفاظ، وهو ما جاء فيها على صورة الثنائي مضعّفا، وفي الحقّ أنّ قولهم ذلك باطل، وأنّ ما في تلك المعاجم ما هو إلا صنعة معجمية اقتضاها تيسير التقليب الكمّيّ للجذور في معاجمهم؛ لأن الثلاثي المشدّد لا ينتج عنه عند التقليب إلا جذران في الاستعمال، هذا هو الغالب لندرة باب سلس وددن، على نحو ما فصّلته في كتابي «تداخل الأصول»، فمثلا الجذور قدّ وشدّ وصبّ ينتج عنها مقلوب واحد هو: دقّ ودشّ وبصّ، وليس في الكلام من باب سلس: دقد ودشد وصبص، ولا قدق وشدش وبصب، وليس فيه من باب ددن: ددق أو ققد، ولا ددش أو ششد، ولا ببص أو صصب، وهذا شأن الكثير من المضعّفات الثلاثية، فوضعوه في الثنائي صناعةً معجميّة فحسب، وليس تصريفًا ولا تأصيلَ جذور، ألا تراهم يقولون في باب الثنائي: والحرف المشدّد حرفان؟! قال الخليل وهو رائد مدرسة التقليبات: «التشديد علامة

(٥) الأثول الثنائية في العربية ١٢٢.

الإدغام والحرف الثالث»[٦]، وقال ابن دريد وهو من أرباب هذه المدرسة: «واعلم أنّ الثلاثيّ أكثر ما يكون من الأبنية، فمن الثلاثي ما هو في الكتاب وفي السّمع على لفظ الثنائي، وهو ثلاثيّ؛ لأنّه مَبنِيٌّ على ثلاثة أحرف: أوسطه ساكن وعينه ولامه حرفان مثلان، فأدغموا السّاكن في المتحرك فصارَ حرفا ثقيلا، وكل حرف ثقيل فهو يقوم مقام حرفين في وزن الشّعر وغيره»[٧]، وانظر إلى قول القالي في البارع –وهو من هذه المدرسة– حين يفتتح أبواب الثنائي بنحو قوله: «الجيم والراء في الثنائي في الخطّ والثلاثيّ في الحقيقة؛ لتشدّد أحد حرفيه»[٨]، وقوله: «الجيم والصاد في الثنائي في الخط والثلاثي في الحقيقة لتشدّد أحد حرفيه»[٩].

وبهذا يظهر جليًّا أنّ أبواب الثنائي في مدرسة التقليبات ليست دليلا على قولهم بالثنائية أو إشارتهم لثنائية الجذور، بوجه أو بآخر، فلا صلة لأصحاب تلك المدرسة بنظرية الثنائية لا من قريب ولا من بعيد.

وحين نبحث عن جذور نظرية الثنائية نجد ومضات في بعض المصادر، بعضها خفي وبعضها جلي، ومن ذلك إلماحة قديمة في معجم العين، تستحقّ التأمّل، وهي في قوله: «قال [الشاعر]:

واستطربتْ ظُعْنُهُمْ لما احزألّ بهم مع الضُّحى ناشِطٌ من داعباتِ دَدِ

.... يعني اللواتي يَدْعَبْنَ بالمزاح ويُدَأدِدْنَ بأصابعهنّ، ويُروى: داعِبٍ دَدَدٍ، يجعله نعتا للداعب، ويكسعه بدالٍ أُخرى ثالثة ليتمّ النّعت؛ لأن النعت لا يتمكّن حتى يصير ثلاثة أحرف»[١٠]. وهذا نصٌّ مهم، وفيه إرهاصات النقل من الثنائيات إلى الثلاثيات بزيادة حرف، بإشارته إلى الكسع.

---

(٦) العين١/ ٥٠.
(٧) الجمهرة ١/ ٥١.
(٨) البارع ٥٦٨.
(٩) البارع ٥٧٨.
(١٠) العين ٢/ ٥١.

ولكنّ أخطر ما في رحلة البحث عن جذور هذه النظرية، ما وجدّتُه عند ابن فارس في ثلاثة مواضع من معجمه الفذّ المقاييس:

أوّلها قوله في مادة (نتب): «النون والتاء والباء ليس بشيء، لأن الباء فيه زائدة. يقولون: نتب الشيء»[١١]. فيا له من رأي مثير! زيادة حرف في الثلاثي المجرد، هذا لا يعرفه الصرفيون قاطبة، وفوق ذلك فإن الحرف من غير حروف الزيادة!! إنها إرهاصات نظرية لغوية فريدة، فكيف سبق هذا المعجمي الكوفي إلى (نظرية ثنائية الجذر)؟ تلك النظرية التي لم يتحدّث عنها اللغويون قبله أو في زمانه أو بعده. ولقد أصاب ابن فارس، فالباء زائدة، ولكنها زيادة متحجّرة في هذا الجذر، لا زيادة صرفية، والأصل القديم: (نتْ) ثم (نتَّ) ومنه تولّدت ثلاثيات: نتأ، نتب، نتج، نتح، نتخ، نتر، نتس، نتش، نتع، نتف، نتق، نتل، نتا/نتو.. وقد حافظت هذا الثلاثيات الوليدة على المعنى العام القديم الموروث من أبيها الجذر الثنائي (نتْ/ نتّ)، وهو الخروج والنزع.

وثانيها: قوله في الجذر (زلّ): «الزّاي واللام أصل مُطّرد منقاس في المضاعف، وكذلك في كلّ زاي بعدها لام في الثلاثي. وهذا من عجيب هذا الأصل»[١٢]. يشير بذلك إلى الأصول: زلج، زلخ، زلط، زلع، زلغ، زلف، زلق، زلم. وأصل معناها: تزلّق الشيءُ. هكذا، وهو رأي فريد لابن فارس، لم يُسبق إليه.

وثالثها: قوله في الجذر (دلك): «إنّ لله تعالى في كل شيء سرًّا ولطيفة، وقد تأمّلت في هذا الباب من أوّله إلى آخره فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهي تدلّ على حركة ومجيء، وذهاب وزوال من مكان إلى مكان، والله أعلم»[١٣]. يشير بذلك إلى الأصول: دلب، دلج، دلح، دلس، دلص، دلظ، دلع، دلغ، دلف، دلق، دلم، دله، دلو.

---

(١١) مقاييس اللغة ٥/ ٣٨٩.

(١٢) مقاييس اللغة (زلّ) ٣/ ٤

(١٣) مقاييس اللغة (دلك) ٢/ ٢٩٨.

لقد سبق ابنُ فارس المستشرقين والشدياق وأنستاس الكرملي ومرمرجي الدومنكي وجورجي زيدان وجورج بوهاس، الذين يُصبحون ويُمسون على الصدح بهذه النظرية، ويحسبونها من بنات أفكارهم، وما علموا أنّ ابن فارس سبق إليها قبل ألف سنة، وأنه صاحبها، ولكنه مات وهو لا يعلم أنه اكتشف نظرية خطيرة، أكثر خطورة من أصول المعاني عنده أو نظرية الاشتقاق الأكبر عند ابن جني، ولم يعلم بذلك أحدٌ من أقرانه، ولا من الأجيال المتعاقبة بعده، حتى جاء عصر النهضة، فظهرت النظرية منسوبة لباحثين معاصرين، والعجيب أنّ احدًا من الباحثين لم ينتبه لتلك الإلماحات الخطيرة، حتى عبدالسلام هارون محقق المقاييس.

ورأيت إلماحة لابن جني في الخاطريات، قال: «مسألة: (ك ت ف)، (ك ت ب)، (ك ت م) جميعها ترجع إلى موضعٍ واحد، فالطُفْ بالصنعة وتاتَّ لها»(١٤). وهذه إشارة خفيّة إلى الجذر الثنائي، الذي أومأ إليه غير مرّة عصريُّهُ ابن فارس، كما تقدّم، فكأنّ هذه الجذور تعود إلى الثنائي: (ك ت) لكن التصريف البصري يمنع ابنَ جني من قول ذلك؛ لأنّ أقل حروف الكَلِم المتصرّفة ثلاثة.

ثم جاء الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) في الكشاف بإلماحات في هذه النظرية، فقال عند حديثه عن الآية الثالثة من سورة البقرة «وأَنْفَقَ الشيءَ وأنفَدَه، أَخَوان. وعن يَعقُوب: نَفَقَ الشيءُ، ونَفَدَ واحد. وكلّ ما جاء مما فاؤه نون وعينه فاء، فدالٌّ على معنى الخروج والذهاب، ونحو ذلك إذا تأملت»(١٥). ونقلها السمين الحلبي فقال: «.... وهو كما قال نحو: نَفِد نَفَق نَفَر نَفَذ نَفَس نَفَش نَفَثَ نفح نفخ نَفَضَ نَفَل»(١٦). ونقلها العيني (٨٥٥هـ) في عمدة القاري(١٧)، ونقلها غير هؤلاء من المفسرين، ولكنها مرّت مرور الكرام، كما يقال في المثل، دون أن يلتفت أحدٌ إلى مضامينها وإلى خطورتها.

---

(١٤) الخاطريات ٩٨.

(١٥) الكشاف ١/ ٤١ سورة البقرة الآية ٣.

(١٦) الدر المصون ١/ ٩٦ سورة البقرة الآية ٣.

(١٧) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١/ ٣١٧

وثمّة إرهاصات لنظرية الثنائية، من وجه آخر، تظهر في أقوال بعض اللغويين، حين يربطون بين الثنائي (الثلاثي المضعف) والأجوف أو الناقص، كقول ابن الأعرابي: «ومن العربِ مَن يَقْلِبُ أحد الحرفين المدغَمَينِ ياءً فيقولُ في مَرٍّ: مَيْرٍ، وفي زِرٍّ: زِيرٍ، وهو الدُّجَةُ، وفي رِزٍّ: رِيز»[18]. ومن هذا قول ابن السكّيت: إنّ العرب تقول في كلّ بحر أو نهر إذا فاض: طَمَّ يَطِمُّ، وطَمَا يَطْمُو، ويقال بالياء، أيضًا[19].

ومثل ذلك في قول ابن جنّي في الخاطريّات: «أرى في اللّغة ألفاظًا صالحة يتوالى فيها التّضعيف واعتلال الأوّل من المثلين جميعاً، وذلك كقولهم: الضِّحّ والضّيح، ونحو قولهم: انصَبّ وصابَ يَصُوبُ»[20].

وقول الجوهريّ: «غبا، أصله: غبَّ، فأبدل من أحد حرفي التّضعيف الألف، مثل: تَقَضَّى، أصله: تَقَضَّضَ، يقول: لا آتيك ما دام الذّئب يأتي الغنم غِبّاً»[21].

وقول الرّاغب الأصفهانيّ في تفسير قوله تعالى: (وحاقَ بِهِم ما كانُوا به يَسْتَهْزِءُون) [سورة هود: الآية ٨]: وقوله (ولا يَحيقُ المكْرُ السَّيّئ إلاَّ بِأَهْلِهِ) [سورة فاطر: الآية ٤٣]: «أي: لا ينْزل ولا يصيب، قيل: وأصله حَقَّ فقلب، نحو: زلَّ وزال... وعلى هذا: ذَمَّهُ وذامه»[22]، فالحرف المعتلّ في هذه الأمثلة مبدل من الحرف الأوّل في المضعّف، للتّخفيف.

وبهذه النصوص المتفرّقة والإشارات الذكيّة ندرك أن أصول النظرية قديم، أظهرها وأكثرها خطورة ما نقلته عن ابن فارس، ولكن أصحاب تلك الإشارات أو الإلماحات لم يدركوا أنهم أمام نظرية لغوية كبرى، وندرك –أيضا– أن المعاصرين لم يأتوا بجديد كما يزعمون، وإنما فصّلوا وأصلوا وتوسّعوا وأذاعوا النظرية، والفضل للمتقدم.

---

(١٨) اللسان (زير) ٤/ ٣٣٦.

(١٩) ينظر: القلب والإبدال: ضمن الكنز اللّغويّ ٦٠، ٦١.

(٢٠) بقية الخاطريات ٢٦.

(٢١) الصّحاح (غبس) ٩٥٥/٣.

(٢٢) المفردات (حاق) ٢٦٦.

ما أراه في الثنائية:

يستقرّ نظري على صحّة النظرية الثنائية وصلاحها لتفسير شيء غير قليل من تاريخ نشأة اللغة العربية والكشف عن العلاقات بين الجذور الثلاثية المتطورة من جذور ثنائية، وكذلك بعض الرباعيات المتطورة من تلك الثلاثيات ذات الأصول الثنائية، وأراها من أحسن النظريات اللغوية التي ظهرت في العصر الحديث، لكن دون غلوّ فيها، فهي تمثّل مرحلة لغويّة قديمة في اللغة، ويمكن تسميتها: مرحلة الطفولة، وكان تضعيف الحرف الثاني –ويسميه الصرفيون الثلاثي المضعّف– هو المرحلة الحاسمة في تطور الثنائية، وهو يمثّل مرحلة المراهقة وبداية القوّة والعنفوان، وكان هذا المشدّد هو الجسر الذي عَبَرَت عن طريقه الثنائيات إلى الثلاثيات، وهو حلقة وسطى بين الثنائي والثلاثي، وينفرد عن غيره بأنه ثنائي من وجهٍ وثلاثي من وجه، وبفضل هذا التضعيف «التشديد» انتقل الجذر الثنائي إلى جذر ثلاثي صحيح أو معتلّ عن طريق الفك والإبدال أو التعويض.

وأمّا مرحلة النُّضج فهي مرحلة الجذور الثلاثية الصحاح، وما بعدها من رباعيات وخماسيّات، فالثلاثية في نظري هي الاختراع الصرفي العظيم الذي اكتشفته العربية وعُرفت به في تصريفها ومعجمها اللفظي الفريد، وقد كثر الوضع في هذه المرحلة حتى رأينا جذورًا لا صلة لها بالثنائية، وقد بلغ من أمرها في ذروة مرحلة النضج عند نزول القرآن بلسان العرب أنّ تلك الثلاثيّات الوليدة في مرحلة النضج والاكتمال التي لا صلة لها بالثنائية هي السواد الأعظم في اللغة وقطب الرحى لمعجمها؛ فلا ندَّعي أنَّ كل ثلاثيٍّ ولد من رحم الثنائي، وهذا الادعاء هو الخطأ القاتل الذي وقع فيه جمهور الثنائيين المعاصرين.

وأوجز تاريخ ألفاظ العربية من حيث التطور في ثلاث مراحل، وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الجذر الثنائيّ المكوّن من مقطع أُحاديّ (صامتين متحرك فساكن مثل رمْ وقطْ) وهذه هي مرحلة طفولة اللغة، ولا نعرف من تاريخها اليوم إلا البقايا الأحفورية للثنائيات، ومنها ما ذكرته من أمثلة فيما سلف من هذه الورقة.

المرحلة الثانية: مرحلة المراهقة اللغوية والانطلاق، وهي مرحلة تضعيف الحرف الثاني الساكن في المقطع الأحادي، مثل: رمّ وقطّ. وهذه المرحلة بالغة الخطورة؛ لأنّ الثلاثي المضعّف هو الجسر الذي عبرت عن طريقه الثنائيّات إلى الضفّة الأخرى ضفّة الثلاثيّ، وهي مرحلة أقصر من سابقتها، كانت كانكسار السدّ وفيضان الماء.

المرحلة الثالثة: مرحلة الثلاثي وما بعده من رباعيّات وخماسيّات، وهي مرحلة النضج، ويمكن تشبيه الجذر الثلاثي بقنبلة اللغة العربية الانشطارية التي فجّرت طاقتها وأغنتها غِنًى فاحشًا في الألفاظ، وهي أطول المراحل الثلاث وأعظمها بلا شكّ؛ لأن جميع النصوص التي وصلت إلينا من عمق العصر الجاهلي مروية أو مكتوبة أو منقوشة على الصخور هي من نصوص هذه المرحلة الثالثة.

ولم يكن انتقال اللفظ الثنائي إلى الفضاء الثلاثي الرحب إلا بعد تضعيف الثنائي، وتحويله إلى ثلاثي مضعف قابل للتحول أو التلوين الصوتي بالفكِّ مع الإبدال أو التعويض، كما سبق في الأحوال الثلاث، فكل ثنائي يتحول إلى الثلاثي بهذا الطريقة. والفك بالإبدال –لا الزيادة المحضة– هو الأداة، ويكون الإبدال في الحشو والتذييل، ويكون التعويض في الصدر، كما تقدم، ولا أرى قول القائلين بزيادة الحرف الثالث أو الثاني أو الأول، وهذه نقطة خلاف بيني وبين الثنائيين، نتجت عن النظر إلى الحرف المشدّد، وما أراه هو أنّ تشديد اللفظ الثنائيّ كان الجسر الذي عبرت عن طريقه الثنائية في رحلتها التاريخية إلى الثلاثية عن طريق الفكّ وليس الزيادة.

ولما كانت الثنائية مرحلة تاريخية تمثّل نشأة اللغة أو طفولتها إن صحّ التعبير فإنّ اللغة بعد تحوّلها إلى الثلاثية ووضعها الأسس الصرفية عليها وعلى الرباعي والخماسي فإنها –أي الثنائية– قد هُجرت تمامًا، ولم يبق من مرحلتها التاريخية الأولى إلا أطلال قديمة متفرقة متناثرة في المعاجم، وأحافير لا تكاد تراها إلا عيون الباحثين الجادّين، لطمس الجذر الثلاثي بغطاء التصريف، وما أشبه الثنائيات ببقايا أحيائنا القديمة جدا قبل قرون في مدننا الكبيرة حين طغى عليها العمران الحديث والتهمها التوسع والتغيير المهول في الهندسة والعمران، فلم يبق منها إلا رسوم لا يكاد يلحظها أكثر الناس، فأين تلك الأحياء الصغيرة القديمة من مساحات المدن الكبيرة وأحيائها

الحديثة، فهي مرحلة سادت ثم بادت، وكذلك المرحلة الثنائية إذا قيست بالتوسع اللغوي المهول؛ الذي طرأ على العربية في عصورها الجاهلية الأولى التي لا نكاد نعرف عنها شيئا؟! ومن المؤكد أنه العربية بجميع مراحلها تمتدّ في عمق التاريخ آلاف السنين، وربما عشرات الألوف، وبلغت ذروتها في الإحكام الصرفي والنحوي عند نزول القرآن.

ولم تكن هذه النظرية من المنظور اللغوي العلمي المتجرد معتقدًا ميتافيزيقيًّا ولا خيالا أو بهرجةً أو تكلّفا، كما قد يرى بعضهم، بل هي واقع لغوي ملموس تراه ماثلا في المعجم وتؤيده الدلالة والتحليل اللغوي للجذور المتآخية، ويمكن للنظرية أن تفتح مغاليق المعجم العربي في بعض الجذور، وربما أعانت من يريد أن يواصل البحث في نظرية ابن فارس في الثلاثيات والرباعيات المتطورة من جذور أصغر. وقد أفادتني النظرية في ضوابط الفوائت الظنية، وبمساعدتها رجّحت القول بالفائت الظنّي في عدد من الألفاظ(٢٣).

وهنا يرد سؤال في غاية الأهمية، وهو: كيف نوفّق بين الثنائيين ومعارضيهم أو كيف نوفّق بين الثنائية والتصريف؟ لقد واجهت الثنائية نقدًا لاذعًا مشوبًا بالسخرية من عدد من الباحثين اللغويين التقليديين أو المحافظين، لما يعدّونه من الثغرات في بنيان هذه النظرية، وأبرزها ثغرتان كبيرتان:

الأولى: أن التصريف يهدم هذه النظرية؛ لأنه لا يعدّها شيئا ولا يصرّف اللفظ الثنائي إلا بعد نقله إلى الثلاثي بالتضعيف، وأن ما وُجد من ألفاظ ثنائيّة في ظاهرها مثل يَدٍ ودَمٍ ما هي إلا ثلاثيّات حُذف منها حرف لكثرة الاستعمال، ويستدلّون بالتصريف عند التثنية والجمع والتصغير، إذ يرجع الحرف المحذوف إلى موضعه، وربما اغترّ بهذا بعض الباحثين المعاصرين، كأرنست لينان إذ قال: «اللغة العربية ظهرت فجأة على غاية الكمال، وهذا أغرب ما وقع في تاريخ البشر، فليس لها طفولة ولا شيخوخة». وقوله مردود بما سبق.

---

(٢٣) ينظر: فوائت المعاجم ٢/٦٣٩- ٨٢٧.

والثغرة الثانية قصور النظرية وتعذر تطبيقها على أكثر الثلاثيات، فلا يقال: إن عرف من عر، وأن دخل من دخ وأنّ جلس من جل، فالنظرية مبنية على ألفاظ انتقائية قليلة، أراد أصحابها أن يعمّموا نتيجتها، وحاولوا إقناع الناس بها! وساعد الرافضين غلوُّ بعض الثنائيين في شأنها ومنهم الأب مرمرجي الدومنكي، فيكاد يلزمنا القول بالثنائية إلزاما، فالرباعيات عنده ليست مجرّدة، كما يقول الصرفيون، بل هي ثلاثيات مزيدة، والثلاثيات المجردة من مثال وأجوف وناقص ومهموز ومضاعف ومكرّر هي بأجمعها في زعمه «قابلةُ الردِّ إلى الرّسّ الثنائي، فيجدر من ثم طرحها من مجموع الأصول الثلاثية. فيبقى السالم وحده، وهو كذلك هيّن رُدّ أغلبيته إلى الثنائي... أما البقية الباقية البائن تعذر ردّها من الثلاثيّ إلى الثنائيّ فذلك يمكن عزوه إلى ضياع الرِّساس الثنائية»(٢٤)، فالثلاثي وما فوقه توسّعات اشتقاقية للرس الثنائي، وعنه صدر جميع التوسّعات والاشتقاقات(٢٥).

وهذا الغلو في الثنائية الذي نراه عند الدومنكي مردودٌ عليه وغير مقبول، وما يزعمه لا يُسلّم به، فالثلاثيات التي يصعب ردها إلى الأصل الثنائي أو يتعذر هي أكثر بكثير مما نجد فيه بقايا للثنائية، بل إن ما يمكن ردّه إلى الثنائية لا يتجاوز في تقديري ١٠% ولعلّه أقل، وكيف يفوت الدومنكي وهو الباحث اللغوي الحصيف أنّ اللغة بعد استقرارها على التصريف الثلاثي لا بد لها أن تمضي في نموّها وتوسّعها بالوضع والاشتقاق بأنواعه، في مرحلة النضج تلك التي ترجع إلى آلاف السنين واضعةً الرِّسّ الثنائي وراء ظهرها؟!

وأقول: إن الثنائية مرحلة لغوية تاريخية موغلة في القِدَم، تجاوزتها اللغة في نموها وسيرها نحو النضج والكمال، ولم يبق منها في العصر الجاهلي المتأخّر إلا أطلال وبقايا متناثرة، يراها الباحثون المعنيّون بالتأصيل والتفكيك الجذوري، وإنكارها يُعدّ خطأً لغويًّا في حق لغتنا وتاريخها، كما أنّه يحرم اللغويين من إشارات معجميّة هادية.

نظرة على الرِّسّ الثنائي "سَحْ":

(٢٤) معجميات عربية سامية ٨٠.

(٢٥) ينظر: هل العربية منطقية ١٤٥، ومعجميات عربية سامية ٧٩، وأصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية ٣١.

نتأمّل الرس الثنائي «سَحْ» والثلاثيات المفكوكة، فيظهر جليا أن الدلالة العامة فيه هي: التمدّد الأفقي والانسياح مع الالتصاق بالشيء أو بالأرض غالبا، ثم تطور هذا الرّسّ بتضعيف حرفه الثاني، والتضعيف في الثنائيات هو الجسر الذي نقلها إلى مرحلة الثلاثيات الأكثر خطورة في تاريخ العربية، فقالوا: سحّ، ومنه: سحّ الماءُ: انصبّ وساح على الأرض، والسحسح: المطرُ الشديد يسحّ ويقشر وجه الأرض. ثم تولّد من هذا الجذر الثنائي جذورٌ ثلاثية بفكّ التضعيف بطريقتين قلب ثاني المثلين أو قلب أول المثلين وهذا من نوادر الثنائية حين يقع في جذر واحد، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أولا: تطور الجذر سحّ بفك التضعيف وإبدال الحرف الثاني من المثلين، فنشأت جذور تحمل المعنى العام لهذا الرس الثنائي سح، وهي: سحب/ سحت/ سحج/ سحر/ سحف/ سحق/ سحك/ سحل/ سحن/ سحا، وهذه معانيها:

سحب: سحبه: جرّه على الأرض، وسحبت الريح أذيالها، وسحب الذيل على معايبه.

سحت: سحته: استأصله، وسحت الشيءَ قشره قليلا قليلا، وسحت وجهَ الأرش: محاه، ومنه عام أسحت، وأرض سحتاء: لا رعي فيها.

سحج: سحجه سحجا: خدشه وقشره، وسحج شعره بالمشط: سرّحه على فروة رأسه. والسحج: الإسهال، والسحج أن يصيب الشيءُ الشيءَ فيقشر منه شيئا قليلا، والسّحّاجُ والمسحاج: الناقة التي تسحج الأرضَ بخفّها فلا يلبث أن يحفى، والمسحج: المبراة التي يُبرى بها الخشب.

سحر: سحر المطرُ وجهَ الأرض والترابَ: أفسده فلم يصلح للعمل.

سحف: سحفه قشره، وسحف الجلدَ كشطه، وسحف الشعرَ كشطه عن الجلد حتى لم يبقى منه شيء.

سحق: سحق الشيءَ إذا سهكه، وهو دون الدقّ، وسحقت الريح الأرض قشرت وجه الأرض بشدّة هبوبها. وسحق رأسه: حلقه.

سحك: سحكه: سحقه، ومنه المسحوق والسحاق والمساحقة.

سحل: سحل الخشب: قشره ونحته، وسحلت الريحُ الأرض: كشطت ما عليها، وسحل الشيءَ: قشره. وسحل الشيء: سحقه.

سحن: سحن الخشبَ: دلكه بمسحن حتى يلين من غير أن يؤخذ منه شيء.

سحا: سحا الطينَ عن الأرض: قشره فانسحى، وسحاه: جرفه، وسحا الشحم عن الإهاب: قشره.

ثانيا: تطور الجذر سحّ بفك التضعيف بقلب أول المثلين وليس ثانيهما، فنشأ من هذا ثلاثيات منها:

سبح: سبح في الماء يسبح، إذا عام فيه، ومنه: سَبْحُ الفرس: جريه، وسبح في الكلام إذا أكثر فيه.

سجح: منه: مِشيةٌ سُجُح أي سهلة، وخُلُق سجيح: ليّن سهل.

سطح: السطيح: المنبسط، وسطح الشيء يسطحه، فهو مسطوح: إذا بسطه ومدّه.

سفح: سفحت الماء إذا هرقته، وسفح دمعه يسفحه، إذا أرسله وسال على خديه.

سلح: سلحت الدابة، إذا مشى بطنه، وكذلك الإنسان، من داء أو طعام، وزعموا أن السَّلَح: ماء السماء في الغدران.

سمح: لان وسَهُل، ومنه: أسمحتْ لانت وانقادت.

سيح: ساح الماء سيح، مثل سحّ يسح.

وبالنظر إلى معاني مفكوكات الجذر "سح" فإنك لن تجد صعوبة في لمح المعنى العام؛ الذي ينتظم هذه الجذور الثلاثية، ويربطها بأصلها الثنائي "سح".

وقفات وفاواصل أخيرة:

لماذا تركت العربية الجذر الثنائي؟ تركت العربية الجذر الثنائي لفقره الشديد في التقليبات، فأقصى ما يمكن إنتاجه منه: ٧٥٦ جذرا، وهي حاصل ضرب ٢٨ في ٢٧، وأما الجذر الثلاثي فإمكاناته عالية في التقليبات، وكذلك الجذر الرباعي والخماسي، فكان على العربية أن تهجر الجذر الثنائي الفقير، وقد فعلت، ربما قبل عشرة آلاف سنة.

بهذه النظرية نستطيع أن نصنع سلاسل أنساب للجذور، وفي كل مرة يكون الثنائي هو الجد ويكون الثلاثي هو الابن ويكون الرباعي هو الحفيد.

أزعم بأنني من أعاد الحق الأدبي لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، فهو صاحب هذه النظرية بإلماحاته الثلاث في المقاييس، ولكنه مات دون أن يعلم أنه اكتشف نظرية لغوية خطيرة، والأعجب من هذا أن أحدا من اللغويين المتقدمين والمتأخرين لم ينصف ابن فارس، وكان الباحثون ينسبونها للشدياق (١٨٨٧م) ومعاصريه، وهذا غلط تاريخي، وإن كان لهم الفضل في تهذيبها وترسيخها ونشرها[٢٦].

فإن قيل: إن كانت الجذور الثنائية مرحلة تاريخية أحفورية سادت ثم بادت، فما الفائدة من هذه النظرية إن كانت مرحلة بائدة؟ فالجواب: فوائدها كثيرة

أولها: أن الثنائية مرحلة تاريخية وتاريخ العلوم يروى ويحترم.

وثانيها: أننا نعرف الثلاثيات أبناء كل ثنائي، فيعين ذلك على تصحيح أخطاء في تفسير المعنى.

وثالثها: أننا نعرف الأصل من الفرع في القلب المكاني، فما يوافق أصلا ثنائيا في معناه مع وجود ثلاثيات غيره هو الأصل والآخر.

ورابعها: أن الثنائيات باقية في قلب الثلاثيات المضعّفة، فهي في حكم الباقي.

---

(٢٦) نشر في جريدة الجزيرة ٢٨ / ٥/ ٢٠١٦م- ٥/ ٦/ ٢٠١٦م- ١١/ ٦/ ٢٠١٦م- ١٨/ ٦/ ٢٠١٦م، وزدت عليه زيادات متفرّقة.

ما الذي أضفتُهُ إلى نظريّة ثنائيّة الجذر؟

أرجعتُ جذور النظرية إلى أحمد بن فارس.

زعمتُ أن التضعيف حلقة وسطى بين الثنائية والثلاثية، فهو كالجسر بينهما.

زعمتُ أن الثنائي تطور إلى الثلاثي بالفك وقلب أول المثلين أو ثانيهما أو حذف أحدهما والتعويض عنه في صدر الجذر.

زعمت أن الجذور الثلاثية التي نشأت في عصر الثلاثية ولا صلة لها بالثنائية كثيرة، بل هي الأكثر.